

دراسة تحليلية لبرامج تحسين أوضاع محدودى الدخل فى ج.م.ع

وائل عزب احمد^١، فاتن محمد الهادى^٢

^١قسم بحوث تنمية المجتمع الريفى معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

^٢قسم بحوث الأحصاء معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

تاريخ القبول: ٢٠١٦/٢/١٨

تاريخ التسليم: ٢٠١٥/١٢/٣

المخلص

حقق الاقتصاد المصرى خلال فترة التسعينات وما بعدها نموا مقبولا، الا أن ثمار هذا النمو اتجهت إلى فئة محدوده ولم يستفد منها القطاع الأكبر من المجتمع المصرى وهى الطبقة المتوسطة والفقيرة، الأمر الذى أدى الى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، سعيا وراء تحقيق عدالة اجتماعية، ونظرا لتزايد معدلات الفقر فى مصر فقد تمثلت مشكلة البحث فى التعرف على الاجراءات والبرامج التى تتخذها الدولة من أجل خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية و معرفة المعوقات التى تواجه تحقيق هذا الهدف. واستهدف البحث التعرف على معدلات الفقر فى مصر والتعرف على الاجراءات وبعض السياسات التى تتخذها الدولة من خلال دراسة أهم برامج العدالة الاجتماعية ممثلة في الأجور وتعويضات العاملين بالإضافة إلى الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ودراسة أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم وأقتراح بعض السياسات والبرامج المستقبلية للحد من الفقر.

وقد توصل البحث الى عدة نقاط هامة يمكن اجمالها فيما يلى:

- زياده انفاق الدولة العام والانفاق فى مجال التعليم بينما انخفض الانفاق على الصحة خلال فترة الدراسة.
- زياده مخصصات الدعم بانواعه خلال فترة الدراسة.
- اتضح من مؤشرات الامن التغذوى انخفاض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والالبان والاسماك.
- زيادة الاهتمام برفع كفاءة السياسات والبرامج اللازمه للحد من برامج الفقر.

كلمات دليلية: الفقر - محدودى الدخل - الدعم - الإنفاق العام.

المقدمة

الدخل^١ أشار إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى ٢٦,٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢٥,٣% عام ٢٠١٠/٢٠١١ بينما كانت ١٧,٧% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، ولقد حقق الاقتصاد المصرى خلال فترة التسعينات معدلات نمو مقبولة إلا أن ثمار هذا النمو أتجهت إلى فئة محدودة ولم يستفد منها القطاع الأكبر من المجتمع المصرى وهم الطبقة المتوسطة والفقيرة الأمر الذى كان سببا رئيسيا فى قيام ثورة يناير ٢٠١١ سعياً وراء تحقيق عدالة اجتماعية تتضمن مستويات أفضل من الحياة

يعرف الفقر بانه عدم القدرة علي الوصول إلي الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للوصول إلي مستوي معيشي لائق يضمن للأسرة الطعام الصحي والمسكن والملبس والمياه النظيفة ووسائل التعليم والصحة، كما يتضمن أيضاً أحتياجات غير مادية يصعب قياسها مثل حق المشاركة والحرية الأنسانية والعدالة الاجتماعية، وفي مصر يعتبر كل من لا يحقق دخله كل هذه الإحتياجات يعد فقيراً ولهذا فإن الفقر يتسع ليشمل الحاصلين علي أجور دائمة سواء عاملين بالدولة أو في القطاع الخاص طالما أن الأجور لا تحقق المستوي المعيشي اللائق، وفي تقارير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (نشرات

^١الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد متفرقه.

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية

يوضح الجدول (١) نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية مقسمة الى حضر وريف الوجه البحرى وحضر وريف الوجه القبلى ومحافظات الحدود بالإضافة إلى إجمالى الجمهورية.

جدول ١: النسبة المئوية للفقراء فى أقاليم الجمهورية لعامى ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١١/٢٠١٢

البيان		٢٠١٠/٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٣
المحافظات الحضرية	٩,٦	١٥,٧	
حضر الوجه البحرى	١٠,٣	١١,٧	
ريف الوجه البحرى	١٧,٠	١٧,٤	
حضر الوجه القبلى	٢٩,٥	٢٦,٧	
ريف الوجه القبلى	٥١,٤	٤٩,٤	
محافظات الحدود	٣٦,٩	٢٤,٢	
اجمالى الجمهورية	٢٥,٢	٢٦,٣	

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام ٢٠١٤

حيث يتضح ان نسبة الفقراء ازدادت فى كل من المحافظات الحضرية وحضر وريف الوجه البحرى من نحو ٩,٦، ١٠,٣، ١٧% عام ٢٠١١/٢٠١٠ الى نحو ١٥,٧، ١١,٧، ١٧,٤% على الترتيب، اما فيما يتعلق بحضر وريف الوجه القبلى ومحافظات الحدود فقد انخفضت نسبة الفقراء من ٢٩,٥، ٥١,٤، ٣٦,٩% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٢٦,٧، ٤٩,٤، ٢٤,٢% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ على الترتيب، مما يعكس الجهود المبذولة للنهوض بالريف وتنميته فى الوجه القبلى والإهتمام بتنمية محافظات الحدود، وبشكل عام فان نسبة الفقراء قد زادت من نحو ٢٥,٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتبلغ نحو ٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ على مستوى الجمهورية مما يستدعى ضرورة ايجاد برامج فعالة لمواجهة النمو المتزايد فى معدلات الفقر.

الإنفاق العام وبرامج العدالة الإجتماعية:

إنتهجت جمهورية مصر العربية سياسة السوق الحرة فى إدارة اقتصادها بعد عام ١٩٨٧، ويعنى ذلك أن الأسعار تترك لسلوك السوق(العرض والطلب)، مما يؤثر على مستويات المعيشة لغالبية السكان والمتمثلة فى

للمجتمع وخلق فرص أكبر من التشغيل وتضمن خدمات صحية وتعليمية أحسن حالاً مما كان.

المشكلة البحثية

تمثلت مشكلة البحث فى أنه بالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة فى الحد من الفقر إلا أن نسبة الفقراء تتزايد عاما بعد آخر لعدم القدرة على توفير مستوى معيشى أفضل من تعليم وصحة ومسكن وغذاء وحياء كريمة للأفراد وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتى تم ملاحظتها من خلال التقارير التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبالتالي فإن مشكلة البحث تنحصر فى التعرف على الإجراءات والبرامج التى تتخذها الدولة من أجل خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية ومعرفة المعوقات التى تواجه تحقيق هذا الهدف.

هدف البحث:

استهدف البحث التعرف على معدلات الفقر فى مصر والإجراءات وبعض السياسات التى تتخذها الدولة فى هذا الصدد من خلال دراسة أهم برامج العدالة الإجتماعية متمثلة فى الأجور وتعويضات العاملين بالإضافة إلى الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم وإقتراح بعض السياسات والبرامج المستقبلية للحد من الفقر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم البحث طريقتى التحليل الوصفى والكمى حيث تم الاستعانة ببعض وسائل التحليل الكمي حيث تم استخدام بعض المعايير الإحصائية مثل النسب المئوية والمتوسط الحسابى والاتجاه الزمنى العام، واعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

النتائج ومناقشتها

١٢٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٦٣٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، و إلى تراجع بند شراء السلع والخدمات من ٨,٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وإلى تراجع بنود المصروفات الأخرى وحيازة الأصول المالية من ٢,٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وزاد عجز الموازنة وفقا للحساب الختامي للدولة من نحو ٥٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١٥١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثم إلى ٢٠٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ و وصل إلى ٣١٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ - مدعاة لمزيد من الإقتراض الأمر الذي زاد من عبء سداد الفوائد و القروض من نحو ٢٤,٤% من الإنفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٢,٨% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وأصبح الدعم وسداد القروض وفوائدها يمثلون نحو ٦٢,٤% من الإنفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وإذا أضيف لهما نصيب الأجور وتعويضات العاملين يصبح نحو ٨٤%^٣ من الإنفاق العام موجهاً لتغطية الأجور والدعم وسداد أعباء الديون و لهذا فإن إعادة هيكلة الإنفاق العام للدولة بما يخدم قضايا التنمية والنمو ومحاربة الفقر من خلال منظومة الأجور والحد من تضخم مخصصات الدعم وإبقائه في صورة الدعم الغذائي وضمان وصوله إلي الفقراء أصبح أمراً يرتبط بقدرة الدولة على الوفاء بوظائفها وبقدرة الاقتصاد على النمو.

تطور الإنفاق العام للدولة على الصحة والتعليم:

يوضح الجدول (٣) تطور الإنفاق العام للدولة والإنفاق على الصحة والتعليم حيث اتضح أن الإنفاق

الفئات المتوسطة والفقيرة وأحد آليات الحد من هذه التأثيرات السلبية أن تقوم الدولة بالإنفاق العام وبرامج العدالة الاجتماعية والمتمثلة في التعويضات والدعم التي تقدمها الدولة لرفع مستويات المعيشة لتلك الفئات.

ويعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الفعلى ومستوى التشغيل والدخل والمستوى العام للأسعار وبالتالي تحقيق الإستقرار الكلى للإقتصاد، ويوضح الجدول (٢) التوزيع النسبى للإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٣/٢٠١٢) كمؤشر للفترة الاخيرة وفيه يتضح أن الوزن النسبى للأجور وتعويضات العاملين وهي أحد المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حدة الفقر في مصر قد تراجع من نحو ٢٣,٥% من الإنفاق العام للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢١,٥% من الإنفاق العام للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد العاملين بالدولة خلال الفترة المشار إليها^٢، وبشكل الخلل في الأجور وعدم كفايتها أحد أهم مظاهر عدم توفر العدالة الإجتماعية، كما اتضح ان الوزن النسبى للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى الموازنه العامه للدولة زاد من نحو ١٢,٩% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٣,٩% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم انخفض حتى بلغ نحو ٢٩,٦% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو ما يعنى أن ثلث الإنفاق العام للدولة يتجه نحو تغطية بنود الدعم المختلفه الأمر الذى يحد من قدرة الموازنه العامه على تحقيق الأهداف الحقيقية للإنفاق العام فى تحقيق النمو وإتاحة فرص العمل والاستثمار فى الصحة والتعليم وفى المشروعات الانتاجية والخدمية.

ويبدو ذلك واضحاً فى تراجع الوزن النسبى للإستثمارات من نحو ١٤,٩% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٥,٩% من جملة الإنفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢ رغم إرتفاع إجمالي الإنفاق العام من

^٣ وزارة الماليه - الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة - اعداد

^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مصر فى ارقام ٢٠١٤

جدول ٣: الانفاق العام للدولة والانفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠٢/٢٠٠١)

السنة المالية	الانفاق العام للدولة (بالمليار جنيه)	الانفاق على الصحة (بالمليار جنيه)	الانفاق على التعليم (بالمليار جنيه)	نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من انفاق الدولة (%)	نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من انفاق الدولة (%)
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٦,٨٠	٤٦,٥٠	١٩,٨٥	٣٦,٧	١٥,٦٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤٣,٠١	٥٧,٧٧	٢٢,٦٤	٤٠,٤	١٥,٨٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٩,٦٠	٥٩,٦٤	٢٣,٨٨	٣٧,٤	١٤,٩٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦٠,١٠	٧٦,٣٦	٢٤,٦٢	٤٧,٧	١٥,٣٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨٧,٨١	٨٢,١٠	٢٦,٩	٤٣,٧	١٤,٣٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢١٧,٢٧	٩٣,٤٥	٣٠	٤٣,٠	١٣,٨١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٤٤,٠٦	١١,٨٥	٣٣,٩٣	٤,٩	١٣,٩٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤٣,٩١	١٢,٩٢	٣٩,٧٨	٣,٨	١١,٥٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٠٣,١٦	١٦,٣٠	٤٦,١٩	٤,٠	١١,٤٦
٢٠١١/٢٠١٠	٤٩٠,٥٩	٢٠,٣٣	٥٢,٢٦	٤,١	١٠,٦٥
٢٠١٢/٢٠١١	٥١١,٤٠	٢٣,٧٨	٥٧,٥١	٤,٦	١١,٢٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٣٥,٤٠	٢٨,٦٠	٥١,٣	٤,٥	٨,٠٧

المصدر: وزارة المالية- الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة - اعداد متفرقة

وانخفض ليبلغ نحو ٤,٥% خلال عام (٢٠١٣/٢٠١٢)، اما فيما يتعلق بنسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة فقد بلغ نحو ١٥,٦٥% خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وانخفض ليبلغ نحو ٨,٠٧% عام (٢٠١٣/٢٠١٢).

ويتضح مما سبق ضعف المخصصات المالية الموجهة لقطاعي الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للدولة مما يستدعي اعادة النظر في تلك المخصصات بزيادتها لكي تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة. كما يوضح الجدول (٤) نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام للانفاق العام للدولة والانفاق العام على الصحة والتعليم حيث اتضح أن الإنفاق العام للدولة أخذ اتجاهها متزايدا بمعدل بلغ نحو ٠,٤٤ خلال فترة الدراسة وهذه الزيادة معنوية عند ٠,٠١،

العام للدولة قد بلغ نحو ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية (٢٠٠٢/٢٠٠١) وازداد ليبلغ نحو ٦٣٥,٤ مليار جنيه عام (٢٠١٣/٢٠١٢) بمعدل تغير بلغ نحو ٤٠,١% خلال تلك الفترة.

اما فيما يتعلق بالانفاق على الصحة فقد بلغ نحو ٤٦,٥٠ مليار جنيه خلال عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وانخفض ليبلغ نحو ٢٨,٢٠ مليار جنيه عام (٢٠١٣/٢٠١٢) بمعدل تناقص بلغ نحو ٣٨% خلال تلك الفترة، وبالنسبة للانفاق على التعليم فقد بلغ نحو ١٩,٨٥ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وازداد ليبلغ نحو ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام (٢٠١٣/٢٠١٢) وذلك بنسبة زيادة نحو ١٥٨% خلال تلك الفترة، كما اتضح ايضا من نفس الجدول ان نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من انفاق الدولة قد بلغ نحو ٣٦,٧% عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)

جدول ٤: نتائج تحليل الاتجاه العام لكل من الانفاق العام للدولة والانفاق على كل من الصحة والتعليم

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
الانفاق العام للدولة	$Y = 0.20 + 0.44x$ (9.89) (0.63)	0.14	0.95	0.90	97.9	**
الانفاق العام على الصحة	$Y = 7.3 - 9.7x$ (2.3-) (5.90)	21.9	0.59	0.34	5.36	*
الانفاق على التعليم	$Y = 0.26 + 2.90x$ (11.3) (3.30-)	8.12	0.96	0.92	129.03	*

**معنوى عند ٠,٠١ * معنوى عند ٠,٠٥

الترتيب من إجمالي عدد العاملين الموافق على تثبيتها على الباب الأول وغيرها.

٢- العلاوة الإجتماعية:

استمررا لسياسة الدولة في اقرار العلاوة الإجتماعية والتي بدأت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ على أساس نسبة من المرتب الأساسي وبمراعاة ضم تلك العلاوة على أساس المرتب كل خمس سنوات، لما يترتب على هذا الضم من زيادة في الأجور المتغيرة للعاملين، وقد بلغت أعباء العلاوة التي تقرر في ٢٠١٢/٧/١ وفقا للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٢ نحو ٣,٣ مليار جنيه، كما يتضمن الأثر المالي لضم علاوة قدرها ٣٠% على المرتب الأساسي والتي أقرت في مايو ٢٠٠٨ حيث كلفت خزنة الدولة نحو ٤ مليارات جنية، كذلك يتضمن الأثر الإيجابي لرفع حد الإعفاء لأصحاب المرتبات من ٤٠٠٠ جنيها إلى ٧٠٠٠ جنيها سنويا مع توسيع الشرائح الأدنى في هيكل ضريبة الدخل^٤.

٣- الحد الأدنى والأقصى للأجور:

بدأت تلك المنظومة من ٢٠١١/٧/١ وفقا للمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ حيث تفضى المادة رقم ١١ منه على زيادة الحوافز المقررة للعاملين بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل عن جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن ٢٠٠% من المرتب الأساسي. وقد بلغت أعباء هذه الزيادة خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٨,٨ مليار جنيه، وجرى تفعيل منظومة الحد الأقصى للأجور.

٤- الإستجابة لبعض المطالب الفنية:

بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ زادت المطالب الفنية من خلال الإعتصامات والإضرابات عن العمل مما أدى إلى الإستجابة من جانب الحكومة لبعض هذه المطالب، وقد بلغت أعبائها نحو

أما بالنسبة للإتفاق على الصحة فقد إتخذ أيضا اتجاها متناقصا بلغ نحو ٩,٧ سنويا خلال تلك الفترة وبمعنوية عند ٠,٠٥، بما يوضح ضرورة إعطاء إهتمام أكبر للإتفاق على الصحة، بينما الإتفاق على التعليم قد اخذ اتجاها عاما متزايدا بمعدل ٢,٩٠ خلال الفترة ومعنوى عند ٠,٠٥.

أهم برامج السياسات السعيرية للحد من الفقر:

أولاً: الأجور وتعويضات العاملين والعلوة الإجتماعية:

تشكل الاجور وتعويضات العاملين والعلوة الاجتماعية احد اهم الاساليب المالية للدولة لتحسين اوضاع العاملين وتحقيق حد ادنى من العدالة الاجتماعية حيث تشكل الأجور مصدر الدخل لحوالي ٦٠% من قوة العمل في مصر وبذلك فهي تحدد مستوى المعيشة للفرد وأسرته ولا يوجد هيكل واحد منسق لجداول الأجور والمرتبات حيث أن الفروق بين القطاعات المختلفة وتدهور الأجور الحقيقية نتيجة قوي التضخم بعد تطبيق سياسات التحرر الإقتصادي دون أن يترافق مع هذه السياسة سياسة أجور مماثلة لتلك التي تعمل بها الإقتصاديات الحرة تقوم علي زيادة سنوية في الحد الأدنى للأجور بنسبة تزيد علي معدل التضخم الحقيقي، الأمر الذي أدى إلي تدهور المستوى المعيشي للعاملين وقد أتخذت الدولة بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١ مجموعة من الإجراءات استجابة للمطالب وفي محاولة لتحقيق قدر من العدالة الإجتماعية ومن اهم هذه الاجراءات ما يلي:

١- تثبيت العمالة المؤقتة:

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت العمالة المؤقتة في وظائف دائمة مع نقل اعتمادهم المالي من أبواب الموازنة المختلفة إلى الباب الأول الخاص بالأجور والوظائف الدائمة، ويوضح الجدول (٥)، اعداد العمالة الموافق على تثبيتها وعمالة تم نقلها إلى الباب الأول تمهيدا لتثبيتها، وأوائل الخريجين ومصايب الثورة والمكففين والمعاقين وتعيينات أخرى جديدة وذلك بنسبة ٥١,٨%، ١٤,٥%، ٣,٩%، ٠,٢%، ٦,٣%، ٣,٧%، ١٩,٦% على

^٤ وزارة المالية، الموازنه العامة للدولة، اعداد متفرقة.

مخصصات للعلاج على نفقة الدولة ٣,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وزيادة قدرها ٤٠%.

كما صدر في مارس ٢٠١٥ القانون الجديد للخدمة المدنية وفيه حقق بعض المزايا منها الزيادة في المرتبات وفتح باب الترقيات ومنح المرأة العاملة مزايا أكبر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والصادر عام ١٩٧٨.

ثانياً: الدعم

نظرا لارتباط الدعم بقيمة العجز في الموازنه العامه للدولة وتفاقم الدين العام وما يترتب على ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد المصرى مما يعوق دفع عجلة التنمية، الا ان مبالغ الدعم ليست السبب الرئيسى لعجز الموازنه ولكن الدعم اداه اقتصادية لتصحيح الخلل فى نظام السوق والحد من الاتجاه الصعودى للاسعار ويهدف اعادة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا مما يحد من تفاقم مشكلتى الفقر وارتفاع الاسعار.

ويوضح الجدول (٦) تطور مخصصات الدعم بانواعه خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢)، حيث بلغ دعم السلع التموينية نحو ٤,٤ مليار جنيه بموازنه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وازدادت تلك المخصصات لتبلغ نحو ٢٦,٦ مليار جنيه بنهاية الفترة بموازنه (٢٠١٣/٢٠١٢) بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٠٤,٥% خلال تلك الفترة، اما بالنسبة لدعم رغيف الخبز فقد بلغ نحو ١,٩ مليار جنيه فى بداية الفترة وازدادت لتبلغ نحو ١٦,٧ مليار جنيه بنهاية الفترة بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٧٨,٩% خلال فترة الدراسة، اما فيما يتعلق بدعم المواد البترولية فقد بلغ نحو ١٠,٣٢ مليار جنيه فى بداية الفترة وبلغت نحو ٧٠ مليار جنيه نهاية الفترة بمعدل زيادة بلغ نحو ٥٧٨,٢% خلال تلك الفترة، كما ان دعم الكهرباء قد بلغ نحو ٢,٤ مليار جنيه وازداد ليبلغ نحو ٥ مليار جنيه بنهاية الفترة بمعدل زياده بلغ نحو ١٠٨,٣%،

١٣,٢ مليار جنيه وذلك بخلاف المزايا التأمينيه بمشروع موازنه الدولة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٥- إصلاح منظومة الأجور:

يعانى هيكل الأجور للعاملين فى الدولة إختلالات جوهرية واضحة، أهمها التفاوت الكبير بين إجمالى الأجر الشامل الذى يتقاضاه شاغلي نفس الدرجة الوظيفية فى الجهات المختلفة بل وأحيانا داخل نفس الجهة الواحدة، وقد تم رصد ٩ مليار جنيه فى موازنه ٢٠١٢/٢٠١١ وذلك فى إطار منظومة أشمل تهدف للإصلاح الشامل لهيكل الأجور وتبسيطه خلال خمس سنوات.

وتستهدف المرحلة الأولى من الإصلاح والتي بدأ تنفيذها فى أول يوليو ٢٠١١ رفع أقل نسبة للأجر المتغير بالحكومة إلى ٢٠٠% بدلا من ٧٥% قبل ذلك، وهو ما يعنى انه لن يقل ما يتقاضاه أى موظف أو عامل فى الحكومة عن ٦٨٤ جنيها شهريا كإجمالى الأجر الشامل، وبالتالي فإن المرحلة الأولى من الإصلاح تقلل الفجوة بين أجر العاملين بالجهاز الحكومى، وجدير بالذكر أن هناك نحو ١,٩ مليون موظف يعملون لدى ١٢٩ جهة يستفيدون من هذه المرحلة من الإصلاح، وبالتالي يتبين من إرتفاع بند الأجور وتعويضات العاملين بموازنة الدولة ٢٠١٢ / ٢٠١١ بنحو ٢٢,٦% لتحقيق ١١٧,٥ مليار جنيه وبنسبة ٧,٥% من الناتج المحلى، ٢٤% من جملة الإنفاق العام.

كما تبين من ميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ أن إعتادات الأجور وتعويضات العاملين فى الدولة تمثل نحو ٢٤% من إجمالى المصروفات التشغيلية، وتمثل ١٩,٨% من إجمالى الإنفاق العام بنفس الموازنه والمقدر بنحو ٥٩٤,٠٣٩ مليار جنيه، كما تشمل من ضمن البرامج الإجتماعية الدعم والمخصصات الإجتماعية على ١٠,٧ مليار جنيه تمثل قيمة مساهمة الخزانه العامة فى صناديق المعاشات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو ٣,١ مليار جنيه خلال العام ٢٠١١/٢٠١٠ وتشمل هذا المبلغ تكلفة رفع قيمة المعاشات المنخفضة لمحدودى الدخل نحو ١,٢ مليار جنيه، كما تشمل

^٦ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مصر فى ارقام ٢٠١٥

اما فيما يتعلق بدعم تنشيط الصادرات فقد بلغ نحو ٠,٢ مليار جنية في بداية الفترة وازداد ليبلغ نحو ٣,١ مليار جنية بنهاية الفترة بمعدل زياده بلغ ١٤٥%، يتضح من ذلك ان الدعم الموجه من الدولة في تزايد مستمر في تلك المجالات كما اتضح ايضا ان المواد البترولية والسلع التموينية تستحوذ على اكبر قدر من الدعم المخصص للمجالات المختلفة.

ويوضح الجدول (٧) نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام لبيود الدعم المختلفة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث اتضح ان الدعم الموجه لكل من السلع التموينية، المواد البترولية،

جدول ٥: تصنيف العمالة المثبتة وغيرها بالجهاز الإداري للدولة عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

البيان	العدد (عامل)	%
العمالة الموافق على تثبيتها على الباب الأول	٢٣٤٥٤٤	٥١,٨
العمالة التي تم نقلها على الباب الأول من أبواب الموازنة المختلفة تمهيدا لتثبيتها	٦٥٦٦٦	١٤,٥
أوئل الخريجين	١٧٤١٣	٣,٩
مصايب الثورة	٩٥٤	٠,٢
المكلفين	٢٨٦٧٥	٦,٣
المعاقين	١٦٨٧٩	٣,٧
تعيينات جديدة لمواجهة العجز بهيئات التدريس وحراس الأمن والوظائف الإدارية الأخرى	٨٨٩٧٤	١٩,٦
الجملة	٤٥٣١٠٤	١٠٠

المصدر: حسبت من: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

جدول ٦: إجمالي مخصصات الدعم بأنواعه خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢) (مليار جنية)

السنة المالية	دعم السلع التموينية	دعم رغيف الخبز	دعم المواد البترولية	دعم الكهرباء	دعم تنشيط الصادرات
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤,٤	١,٩	١٠,٣٢	٢,٤	٠,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,١١	١,٩٥	١٦,٦	٢,٥	٠,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧,٨٥	٥,٨	٢١,٦٥	٢,٣٧	٠,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩,١٣	٦,٥	٣١,٣٥	٢,٢٧	٠,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨,٣٨	٦,٢	٤١,٨	٣,٠٢	١,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨,٦٤	٦,٣	٤٠	٢,٥	١,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩,٤٨	٧,٢	٣٦,٥	٢	٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٣,٥	١٦,١	٥٨,٦	٣	٤,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣,٨	١٠,٠٤	٣٣,٧	١,٩	٤
٢٠١١/٢٠١٠	٣١	١٢,٤	٨٢,١	٠,٨	٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠,١	١٠,٨	٩٥,٥	٥,٨	٢,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦,٦	١٦,١٧	٧٠	٥	٣,١

المصدر: وزارة المالية، بيانات الموازنة العامة للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢

جدول ٧: نتائج تحليل الاتجاه العام لمخصصات الدعم بأنواعه خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢)

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
دعم السلع التموينية	$Y = -0.16 + 2.16x$ (0.056-) (5.33)	15.52	0.86	0.74	28.44	**
دعم رغيف الخبز	$Y = 0.16 + 1.40x$ (0.071) (4.50)	15.08	0.81	0.67	20.31	*
دعم المواد البترولية	$Y = 2.83 + 6.46xx$ (0.34) (5.86)	14.40	0.88	0.77	34.4	**
دعم الكهرباء	$Y = 1.87 + 0.13x$ (0.34) (5.86)	4.76	0.39	0.15	1.8	--
دعم تنشيط الصادرات	$Y = -0.23 + 0.33x$ (-0.48) (5.12)	17.14	0.85	0.72	26.2	**

**معنوى عند ٠,٠١ *معنوى عند ٠,٠٥ -- غير معنوى

مليار جنيه، بزيادة قدرها ٦,٤٦٠ مليار جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وبمعدل تغير بلغ نحو ١٤,٥%، كما بلغ صافي دعم السلع التموينية نحو ٣٠,٨٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وبزيادة قدرت بنحو ٤٠,٩% من صافي دعم السلع التموينية عام ٢٠١٢/٢٠١١ والذي بلغ نحو ١٨,٨٨٤ مليار جنيه.

٢- برامج دعم المواد البترولية:

بلغت تقديرات دعم المواد البترولية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٧٠,٠٠٠ مليار جنيه مقابل ٩٥,٥٣٥ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج، وقد تم خفض هذا الدعم بموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ بمقدار ٢٥,٥٣٥ مليار جنيه في إطار التوجه العام نحو ترشيد دعم الطاقة وقصره ما أمكن على مستحقيه الحقيقيين من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف ضمان عدم تسريب هذه المواد في غير قنواتها الشرعية، وانتهاج أسلوب مطور للتوزيع عن طريق الكوبونات والكروت الذكية.

ودعم تنشيط الصادرات قد اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمعدل ٢,١٦، ٦,٤٦، ٠,٣٣ على الترتيب وهذه الزيادة معنوية عند مستوى ٠,٠١، اما بالنسبة لدعم رغيف الخبز فقد اخذ اتجاهها عاما متزايدا ايضا خلال فترة الدراسة بمعدل ١,٤ سنويا عند مستوى معنوية ٠,٠٥، في حين لم تثبت معنوية زيادة الدعم لقطاع الكهرباء.

١- دعم السلع التموينية:

يوضح الجدول (٨) دعم (رغيف الخبز و سلع البطاقات التموينية) في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٢٦,٦٠٠ مليار جنيه مقابل ١٨,٨٨٤ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وبزيادة قدرها ٧,٧١٦ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرت بنحو ٤٠,٩%، كما ان دعم الخبز عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ نحو ١٦,١٧٤ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٥,٣٥٤ مليار جنيه وبمعدل بلغ نحو ٤٩,٥% عن تكلفة دعم الخبز عام ٢٠١٢/٢٠١١، والذي تكون من دعم القمح المستورد والقمح المحلي والذرة الشامية.

أما إجمالي دعم السلع الأساسية بما فيها دعم الخبز والزيت التمويني والسكر والشاي والأرز والذرة الشامية فقد بلغت عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٦,٥٧٥

جدول ٨: معدل التغير بين تكاليف دعم السلع التموينية في موازنتي ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٣/٢٠١٢ (مليار جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		التغير المعدل %
	مليار جنيه	مليون طن	مليار جنيه	مليون طن	
أولا: السلع الأساسية:					
١- دعم الخبز	٦,٤٩٨	٤,٣٠٠	٨,٤٩٨	٦,٠٠٠	٣٠,٨
- القمح المستورد	٤,١٤٦	٣,٠٠٠	٧,٤٦٤	٣,٠٠٠	٨٠
- القمح المحلي	٠,١٧٦	٠,١٠٠	٠,٢١٢	٠,١٠٠	٢٠,٥
- الذرة الشامية	١٠,٨٢٠	-	١٦,١٧٤	-	٤٩,٥
٢- الزيت التمويني	٥,٠٧٧	٠,٩٠٠	٥,٥١٢	٠,٨٥٥	٨,٦
٣- السكر	٢,٩٩٨	١,٢٧٢	٣,٤٨٨	١,٢٥٠	١٦,٣
٤- الأرز	١,٢١٦	١,٠٠٠	١,٤٠٠	٦٠٦	١٥,١
٥- الشاي	٤	٤	١	٤	(٧٥)
جملة دعم السلع الأساسية	٢٠,١١٥	-	٢٦,٥٧٥	-	١٤,٥
يخصم التغير في المخزون	- ١,٠٨٣	-	-	-	
محصلة الإيرادات والمصروفات	- ٠,١٤٨	-	٢٥	-	١١٧
صافي دعم السلع التموينية	١٨,٨٨٤	-	٢٦,٦٠٠	-	٤٠,٩

المصدر: حسب من: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة لعامي ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٣/٢٠١٢.

تمثل تطورات أسعار السلع الأولية فى الأسواق العالمية ضغوطا إضافية على معدلات التضخم العالمية، بجانب تأثيرها الحاد على الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة للغذاء ومنها مصر، وقد تذبذبت أسعار الغذاء العالمية بين الصعود المرتفع والهبوط الضعيف فى معظمها، وقد تأثرت أسعار الغذاء العالمية بعدة عوامل من بينها زيادة الطلب من الدول النامية، وموجات الجفاف فى بعض الدول المنتجة من ناحية ووجود زيادة فى المخزون العالمى فى بعض المحاصيل مثل الحبوب من ناحية أخرى.

٢- الأسعار المحلية للسلع الغذائية:

وتعد الاسعار المحلية للسلع الغذائية من اهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم حيث يوضح الجدول التالى(٩) زيادة الأرقام القياسية للأسعار فى عام ٢٠١٤ وذلك بالنسبة لأسعار المستهلكين حضر وريف وإجمالى الجمهورية فى نهاية مارس ٢٠١٤ مقارنة بشهر يناير ٢٠١١ (والذى يساوى ١٠٠)، ان مجموعة الطعام والشراب بالحضر زادت بنسبة ٧٢%، وفى الريف زادت بنسبة ٧٢,٣%، وفى إجمالى الجمهورية كمتوسط للحضر والريف زادت بنحو ٧٢,٢%، كما بلغ الرقم القياسى العام للأسعار زيادة بلغت نحو ٤٤,٨% فى الحضر، ٥٠,٥% فى الريف، ٤٧,٤% لإجمالى الجمهورية لكل السلع الإستهلاكية.

السياسة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائى^١:

تعرض القطاع الزراعى فى السنوات السابقة الى التهميش والتعدى على الاراضى الزراعية وتفتيت الملكية مما جعل الامن الغذائى فى مصر يبدو شديداً خطورة وخاصة ان تعداد السكان يزداد بمعدلات سريعة.

٣- برنامج دعم الكهرباء:

يتضمن هذا البرنامج مبلغ ٥ مليار جنيه لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء عن سنوات سابقة ويقابلها مبلغ مماثل على جانب موارد الموازنة العامة للدولة ادرج ضمن الأقساط المستحقة على قطاع الكهرباء للخزانة العامة للدولة عن القروض المعاد إقراضها لقطاع الكهرباء وذلك فى موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢ يقابل ذلك فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ حوالى ٥,٨٠٠ مليار جنيه أى بمعدل نقص بلغ نحو ١٣,٨% من المبلغ المخصص لدعم الكهرباء فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١.

٤- برنامج دعم تنشيط الصادرات:

تضمن ذلك البرنامج مبلغ ٣,١٠٠ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل مبلغ ٢,٥٠٠ مليار جنيه لعام ٢٠١٢/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه وبمعدل زيادة بلغ نحو ٢٤% فى موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو دعم للمنتجات التى يتم تصديرها وليس لدعم المصدرين تشجيعاً على النفاذ للأسواق الخارجية، ويتم تمويل هذا الدعم من وزارة الصناعة، ووزارة الخارجية، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

برنامج دعم المزارعين:

يهدف هذا البرنامج لرفع المعاناه عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبنود ومبيدات، وتحمل كذلك جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية، وتساهم فى خفض أسعار التقاوى وتقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الدولة فى سبيل ذلك بفروق فوائد القروض المخصصة للإنتاج الزراعى.

أهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم:

تتمثل اهم العوامل المؤثرة على تكلفة الدعم فى تذبذب الأسعار للسلع الأولية عالمياً، والأسعار المحلية للسلع الغذائية، وسوف يتم تناول تلك العوامل كما يلى:

١- تذبذب اسعار السلع الاولية عالمياً :

^١ابراهيم ربحان (دكتور)، تنمية موارد الاسرة الفقيرة والمهمشة لمدخل تحقيق الامن الغذائى فى مصر، المجلس الاستشارى لسياسات الامن الغذائى، منظمة الاغذية والزراعة، يونيو ٢٠١٣.

جدول ٩: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر وريف وإجمالي الجمهورية عام ٢٠١٤

يناير ٢٠١١ = ١٠٠			البيان
إجمالي الجمهورية	في الريف	في الحضر	
١٧٣,٦	١٧٣,٧	١٧٣,٦	الطعام
١٦١,٩	١٦٦,٩	١٥٤,٥	الخبز والحبوب
١٨١,٤	١٨٠,٣	١٨٢,٥	اللحوم والدواجن
١٧١,٨	١٧٣,٢	١٧١,٠	الأسماك والمأكولات البحرية
١٧٣,٧	١٨٠,٦	١٦٨,٢	الألبان والجبن والبيض
١٣٨,٢	١٣٨,١	١٣٨,٤	الزيوت والدهون
١٣٩,٧	١٣٩,١	١٤٠,٢	الفاكهة
٢٢٩,٦	٢١٩,٠	٢٤١,٩	الخضروات
١٢٣,٢	١٢٣,٣	١٢٣,١	السكر والأغذية السكرية
١٤٠,٧	١٤٢,١	١٣٩,٤	منتجات غذائية أخرى
١٧٢,٢	١٧٢,٣	١٧٢,٠	رقم الطعام والشراب
٢٣٤,٥	٢٣٣,٩	٢٣٥,٢	الدخان
١١٢,٣	١١٤,٠	١١٠,٦	الملابس والأحذية
١١٥,٨	١١٦,٦	١١٥,٣	المسكن والمياه والكهرباء والوقود
١٣٠,٧	١٢٧,٩	١٣٢,٩	الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
١٣٠,٨	١٣٤,٠	١٢٨,٦	الرعاية الصحية
١١٣,٣	١١٤,٠	١١٣,٠	النقل والمواصلات
٩٧,٦	٩٨,٧	٩٧,٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٤١,٣	١٣٩,٢	١٤٢,٣	الثقافة والترفيه
١٥٧,٨	١٥٧,٦	١٥٧,٩	التعليم
١٥١,٣	١٥٦,٠	١٤٧,٩	المطاعم والفنادق
١٠٦,٤	١٠٦,٣	١٠٦,٥	السلع والخدمات المتنوعة
١٤٧,٤	١٥٠,٥	١٤٤,٨	الرقم العام

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، ٢٠١٥.

(٢٠١٣-٢٠٠٠) حيث اتضح أن متوسط نصيب الفرد من الدخل قد بلغ نحو ٥,٣٧ ألف جنيه عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ١٠,٦ ألف جنيه عام ٢٠٠٧ بمعدل تغير بلغ نحو ٨٧,٢% وتضاعف الى ان بلغ نحو ٢٠,٩٥ ألف جنيه عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو ٢٩٠,١% خلال الفترة، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء فقد بلغ نحو ١١ كجم/سنة عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ١٣ كجم/سنة عام ٢٠٠٧ ثم انخفض ليصل الى نحو ٩,٧ كجم/سنة بمعدل تغير بلغ نحو ١١,٨% خلال الفترة، وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء فقد بلغ نحو ٨,٧ كجم/سنة عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ١٠,٣ كجم/سنة عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو ١٨,٤% خلال الفترة، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الالبان فقد بلغ نحو ٧٧,٥ كجم/سنة وانخفض ليبلغ نحو ٧٢,٣ كجم/سنة بمعدل تغير بلغ نحو -٦,٧٠%، في حين ان متوسط نصيب الفرد من بيض المائدة بلغ نحو ٣,١

ويعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة الدولة على توفير السلع الغذائية الاستراتيجية للسكان وقت الحاجة بالكمية والاسعار المناسبة.

محاور الأمن الغذائي:

- ١- كفاية الإمدادات الغذائية (توفير الغذاء) Availability
- ٢- القدرة على الحصول على الاغذية Accessibility
- ٣- إستقرار الإمدادات الغذائية (الاستدامة والإنتفاع) Stability
- ٤- نوعية وسلامة الغذاء Food safety
- ٥- الأمن التغدوى Nutrition security

وسوف يتم تناول محور الامن التغدوى بصفة خاصة لارتباطه بموضوع البحث والمتضمن على مؤشرات تتمثل في، متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء، ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء، متوسط نصيب الفرد من البيض والالبان والاسماك، حيث يوضح الجدول رقم (١٠) تطور مؤشرات الأمن التغدوى خلال الفترة

الترتيب خلال الفترة وقد ثبتت معنوية العلاقة عند مستوى ٠,٠١، اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والبيضاء والالبان والاسماك فقد اخذ اتجاهها عاما متناقصا خلال نفس الفترة بمعدل تناقص بلغ نحو ٠,٩، ٠,١، ٠,٢، ٠,٣، ٠,٣ على الترتيب وقد ثبتت المعنوية عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١، ٠,٠١، مما سبق يتضح حجم الفجوات الغذائية في المؤشرات السابق ذكرها مما يجعل الامن الغذائي في مصر يبدو شديد الخطورة وخاصة في ظل الزيادة السكانية المضطربة واستمرار التعدي على الاراضى الزراعية واهمال القطاع الزراعى كليا.

كرتونه/سنه عام ٢٠٠٠ وازداد ليبلغ نحو ٤,٣ كرتونه عام ٢٠١٣ بمعدل تغير بلغ نحو ٣٨,٧%، اما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاسماك فقد بلغ نحو ١٣,٤ كجم/سنه عام ٢٠٠٠ وانخفض ليبلغ نحو ٩,٩ كجم/سنه عام ٢٠١٣ بمعدل تناقص بلغ نحو ٢٦,١% خلال الفترة .

وبدراسة نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام لمؤشرات محور الامن التغذوى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) والذي يبينه الجدول (١١) حيث اتضح ان كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من بيض المائدة اخذ اتجاهها عاما متزايدا بمعدل ٠,٣، ٠,٠٧، ٠,٣ على

جدول ١٠: تطور مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)

الاسماك	متوسط نصيب الفرد				الدخل الف جنيهية	السنوات
	بيض المائدة كرتونه	الالبان كجم/سنه	اللحوم البيضاء كجم/سنه	اللحوم الحمراء كجم/سنه		
١٣,٤	٣,١	٧٧,٥	٨,٧	١١	٥٣٧٢	٢٠٠٠
١٤,٤	٣,٤	٧٩,٦	١١,٢	٩,١	٥٥٤٨	٢٠٠١
١٢,٥	٤	٨٠,٧	١٤,٣	١٠,٥	٥٧٤٢	٢٠٠٢
١٣,٤	٣,٨	٩٧,١	١٢,٩	١١,٢	٦٢٠٢	٢٠٠٣
١٢,٥	٣,٩	٧٨	١١,٨	١٠,٤	٧٠٦٩	٢٠٠٤
١٢,٨	٣,١	٩٢,٨	١٠,٧	١١,٢	٧٦٩٣	٢٠٠٥
١٠,١	٢,٤	٨٨,٧	٧,٨	١٢,٧	٨٦٥٧	٢٠٠٦
١٠,٣	٢,٩	٩١,١	٨,٣	١٣	١٠٠٥٨	٢٠٠٧
٩,٥	٣,٥	٨٩,١	٧,٣	١٠,٩	١٢٠٣٠	٢٠٠٨
٩,٧	٣,٥	٧٩,٣	٨,١	١٠,٩	١٣٦٥٧	٢٠٠٩
١١,٦	٤,١	٧٨,٤	٨,٦	٩,٨	١٥٥٣٠	٢٠١٠
١١,٢	٤,١	٧٨,٨	٨,٩	٩,٤	١٧٦٧٠	٢٠١١
١٠,٣	٤,٤	٧٥,٧	٩,١	٩,٢	١٨٩٤٨	٢٠١٢
٩,٩	٤,٣	٧٢,٣	١٠,٣	٩,٧	٢٠٩٥٧	٢٠١٣

المصدر: وزارة الزراعة، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرات الميزان الغذائى، اعداد مختلفة.

جدول ١١: نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام لمؤشرات الأمن التغذوى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)

المتغير	المعادلة	معدل التغير	R	R2	F	المعنوية
متوسط نصيب الفرد من الدخل	$Y = (-0.80) + 0.074x$ (-1.19) (13.60)	0.074	0.96	0.93	185.12	*
متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء	$Y = 17.20 - 0.912x$ (1.63) (-0.92)	0.91	0.25	0.66	0.858	*
متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء	$Y = 17.02 - 0.966x$ (3.31) (-1.89)	0.96	0.47	0.22	3.57	**
متوسط نصيب الفرد من الالبان	$Y = 22.44 - 0.18x$ (12.7) (-1.53)	0.18	0.30	0.10	1.38	*
متوسط نصيب الفرد من البيض	$Y = (-4.48) + .332x$ (-0.51) (6.17-)	0.33	0.46	0.21	3.26	**
متوسط نصيب الفرد من الاسماك	$Y = 31.0 - .2036x$ (8.6) (-0.82)	0.20	0.78	0.62	19.6	**

* معنوى عند ٠,٠٥ ** معنوى عند ٠,٠١

الممنوحة للمشروعات التي يتم إقامتها في المدن الجديدة.

٢- زيادة الأموال المخصصة للبحوث من أجل التوصل إلى تكنولوجيات مناسبة لزيادة إنتاجية الحيازات الزراعية القزمية.

المدخل الثاني: مدخل التنمية البشرية:

ويتضمن الإجراءات التي تزيد في فرص كل من التعليم والتدريب والصحة لتعزيز الإنتاج للفقراء، والقوى البشرية التي تتمتع بالصحة والتعليم الجيد والتي تتبع نظاماً غذائياً جيداً أكثر حيوية ونشاطاً من تلك التي تتعرض للأمراض وتعاني الفقر والحرمان، ويجب ضمان وصول تلك الخدمات إلى الفقراء عند أسعار يستطيعون عليها وفي متناولهم وفيما يلي بعض المقترحات في هذا في هذا الخصوص:

١- بالنسبة للتعليم:

تقليل معدلات التسرب من التعليم، وزيادة كفاءة الإنفاق في مجال محو الأمية لتخفيض نسبة الأمية وتوجيه خريجي الجامعات وخاصة الإناث للقيام بالتصدي لمحو الأمية أثناء فترة أداء الخدمة العامة بعد التخرج مع زيادة الحافز الممنوح لهم شهرياً و الإهتمام بالوجبه الغذائية لأطفال المدارس الابتدائي لتقليل الأثر السلبي على الصحة والقدرات الفكرية.

وزيادة نسبة تسجيل الإناث في التعليم وإلغاء الرسوم التي يتم تحصيلها في التعليم الأساسي، وترشيد نفقات مرحلة التعليم العالي، وتمويل التحسينات في نوعية التعليم الأساسي وتشجيع التعليم الخاص الجامعي.

٢- بالنسبة للصحة:

إعادة تخصيص الإنفاق العام على الصحة لصالح برامج الصحة الوقائية ومد مظلة التأمين الصحي لتشمل الأرامل والمعاليين ويتم إعفائهم من أى رسوم مطلوبة وتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين النظام الغذائي للمجموعات المعرضة للفقر، وحماية الأطفال ومد البنية الأساسية الصحية (مثل المياه النظيفة والصرف الصحي)

الإجراءات المقترحة لتقليل الآثار السلبية على الفقراء:

وتقترح الدراسة عدد من الإجراءات لتقليل الآثار السلبية على الفقراء حيث كان لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي مجموعة من الآثار السلبية على العمالة والأسعار، وقد تضرر الفقراء من خلال فقدان وظائفهم ودخولهم وصعوبة الحصول على فرص عمل جديدة، سواء زيادة تكاليف المعيشة بسبب زيادة الأسعار من جراء تطبيق إجراءات وبرامج الإصلاح الإقتصادي.

مداخل التعامل مع السياسات المالية والنقدية لمحاربة الفقر:

ويمكن التمييز بين ثلاثة مداخل عند التعامل مع السياسات المالية لمحاربة الفقر وتتمثل فيما يلي:
المدخل الأول: مدخل تدعيم النمو الإقتصادي: والذي يتكون من:

أ- سياسات نقدية ومالية حره تهدف لتقليل التضخم، حيث ارتفاع الأسعار يقف أمام تفاعل الفقراء في المجتمع ويزيد من تهميشهم.

ب- سياسات خاصة بالتجارة وسعر الصرف، وتهدف لتشجيع التنافسية وتدعيم الترابط مع الأسواق العالمية.

ج- التوسيع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هذا يتطلب منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسعر السوق، وتوفير المعلومات عن الفرص المتاحة في السوق لتلك المشروعات، وتعزيز الروابط بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، كذلك تعريف المواطنين وإخبارهم بدور الصندوق الإجتماعي للتنمية، وكذلك تعريفهم بالبرامج العديده والمتنوعه التي يقدمها الصندوق الإجتماعي لصغار المستثمرين.

١- إتخاذ الإجراءات التي تهدف لتشجيع الإستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في القطاع الريفي، وتطبيق الحوافز والإعفاءات الضريبية

التعليم، وتلقى التعليم مجاناً، وحصولهم على خدمات وزارة الصحة مجاناً.

وجميع الإقتراحات فى المداخل الثلاثة السابقة يجب أن تسير جنباً إلى جنب حتى تتحقق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية، وتقليل الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادى الإجتماعى والتكيف الهيكلى.

وقد قامت وزارة التضامن الإجتماعى بتبني برنامجين فى هذا الإطار هما برنامجى كرامة وتكافل وهما أول تطبيق حكومى لتقديم دعم نقدي لغير القادرين وتضمنا منح كبار السن فوق ٦٥ عام والمعاقين الذين ليس لهم دخل ثابت معاشاً شهرياً قدرة ٣٥٠ جنيهاً ومنح الأسر الفقيرة والتي لديها أطفال معاشاً شهرياً بقيمة ٣٢٥ جنيهاً شرط استمرار أولادهم فى المدرسة وتلقى خدمات الرعاية الصحية^٧

رفع كفاءة السياسات السعريّة (الدعم) وبرامج مواجهة الفقر

وأخيراً فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي تتمثل فى تخفيض أعداد الفقراء والتي تبلغ نسبتهم ٢٦,٣ % عام ٢٠١٣ إلى النصف فى عام ٢٠٢٥ لا يتطلب الإهتمام بوضع السياسات والبرامج اللازمه للحد من الفقر فقط بل الإهتمام أيضاً بكيفية رفع كفاءة هذه السياسات والبرامج وكيف يمكن وضع برنامج عمل تنفيذى لإستراتيجية الحد من الفقر.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ١- وضع خريطة للفقر مع مراعاة التوزيع الجغرافى لها حتى يمكن إستخدامها كأساس لإستهداف الفقراء.
- ٢- وضع خريطة للإنفاق الحكومى لتحديد الفئات المستفيدة وفقاً للمحافظات المختلفة.
- ٣- مشاركة المجتمع المدنى فى إستهداف الفقراء من خلال مشاركة الجمعيات الأهلية فى تكوين مجموعات داخل كل منطقته، لتحديد المشروعات التى تتوافق مع إحتياجات كل منها، ويمكن أن

إلى المناطق التى يسود فيها الفقر وتطبيق سياسة للتمييز السعرى Discrimination Price.

٣- المجتمع المدنى:

ضمان مشاركة سياسية ومدنية أكبر من خلال إعادة صياغة حقوق المواطنين. و زيادة درجة اللامركزية والإشراف المحلى وتقوية مؤسسات المجتمع المحلى. وتنفيذ مشروعات جديدة ومبتكرة تهدف لعلاج مشكلة البطالة مثل مشروع العربات المجهزة لبيع الخضار والفاكهة وغيرها.

المدخل الثالث: مدخل الرفاهية الإجتماعية

هناك عدد من الإقتراحات من خلال المدفوعات التحويلية وأهمها الدعم وهى:

١- يجب تطوير النظم الرسمية للضمان الإجتماعى، وتوسيع نطاق تغطيتها وتحديد الفئات المستهدفه لتشمل جميع المواطنين المعرضه للخطر والتي تعرف على أنها تعيش فى فقر مدقع وقد قام الصندوق الإجتماعى للتنمية مع الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء بتحديث خريطة للفقر كأحد آليات استهداف الفقراء على مستوى محافظات الجمهورية ويتضح منها أن أعلى نسب الفقر تتركز فى محافظات الصعيد ويأتى على رأسها محافظة أسيوط ثم سوهاج يليها قنا وأسوان وبنى سويف والأقصر ثم الفيوم.

٢- السماح للمنظمات غير الحكومية القائمة حالياً لتوسيع تغطيتها لتشمل المجموعات الأكثر فقراً والمعرضه للخطر من كبار السن والمعاقين والأرامل والمطلقات وتلعب دور أكبر فى توفير مدفوعات تمويلية للفقراء، وتخفيف القيود لتلك المنظمات فى جميع التبرعات لتغطية عملها.

٣- التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والصحة والضمان الإجتماعى حتى يصبح من حق الفقراء الذين يحصلون على مساعدات من وزارة التضامن الإجتماعى، التمتع تلقائياً بالحصول على دعم وزارة

^٧ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مصر فى ارقام - ٢٠١٤

٣- التقليل من الفوارق الاجتماعية وإعادة التخطيط لتوزيع الدخل القومي لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
٤- معالجة مشاكل التعليم والصحة والبطالة وسوق العمل والتدريب.

٥- استيعاب الشباب في المشاريع المزمع إنشائها بأموال الاستثمارات المحلية والاجنبية.

المراجع

- ١- ابراهيم ربحان (دكتور)، تنمية موارد الاسرة الفقيرة والمهمشة لمدخل تحقيق الامن الغذائي في مصر، المجلس الاستشارى لسياسات الامن الغذائي، منظمة الاغذية والزراعة، يونيو ٢٠١٣.
- ٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام ٢٠١٤.
- ٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، اعداد متفرقة.
- ٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد متفرقة.
- ٥- البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية، ٢٠١٥.
- ٦- وزارة المالىة- الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة- اعداد متفرقة
- ٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام ٢٠١٥.
- ٨- وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الميزان الغذائى، اعداد مختلفة.

يساعد ذلك فى رفع كفاءة إستخدام الإلتمان متناهى الصغر، أو فى تنفيذ برنامج الأشغال العامه للصندوق الإجتماعى وبما يتوافق مع إحتياجات كل منطقة.

٤- أن يتم التنسيق بين الجهات المانحة وأصحاب المصالح بشأن تحديد الجهات المسئولة عن التمويل متناهى الصغر حتى نصل إلى نقطة التعادل قبل التفكير فى إقامة مؤسسة جديدة للتمويل متناهى الصغر خاصة إذا كانت فى نفس المنطقه الجغرافيه.

٥- المسانده المستدامه للأسر شديدة الفقر حتى تستطيع الخروج من دائرة الفقر، وقد يتطلب ذلك إستمرار المسانده خلال فترة زمنيہ قد تصل إلى ثلاث أو خمسة سنوات أسوة بتجربة بنجلاديش.

حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة الفقر بين الشباب الريفي:

يعرف الفقر بانہ عدم القدرة علي الوصول إلي الحد أدني من الإحتياجات الأساسية للوصول إلي مستوي معيشي لائق يضمن للأسرة الطعام الصحي والمسكن والملبس والمياه النظيفة ووسائل التعليم والصحة بلغت عدد القرى الفقيرة فى مصر نحو ١١٤١ قرية^٨ وتمثل نسبة الفقراء بها نحو ٥٤% من اجمالى سكان الريف ونحو ٣٠% من سكان الجمهورية وتبلغ نسبة الفقراء فى المدن نحو ٧% من سكان المدن ويتركز الفقراء فى قرى محافظات اسيوط وسوهاج والمنيا حيث توجد بها نحو ٧٩٤ قرية فقيرة ويبلغ نسبة الفقراء بها نحو ٨٢% من اجمالى عدد الفقراء فى الريف المصرى، ومن اهم الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة الفقر بين الشباب هي :

- ١- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وحل مشاكلها لتكون نواه لجذب الشباب للعمل بها.
- ٢- توفير وتسهيل اعطاء القروض الميسرة والسريعه للمشروعات الخاصة.

^٨ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر فى ارقام - ٢٠١٤

An Analytical Study of Programs to Improve The Conditions of Low-Income in A.R.E

Wael Azab Ahmed, Faten Mohamed Elhady
Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The Egyptian economy realized an acceptable growth through the nineteenth decade, but the majority of the Egyptian society didn't get any benefits from that growth.

Moreover, the limitation in distributing the growth results lead to blow up the revolution of 25th January 2011, seeking for realizing social justice between all Egyptian categories. The research problem concentrated in studying the main procedures and programs of social justice in Egypt of which may lead to decrease poverty rates and realizing poverty rate.

The research aimed to study the main social justice programs mainly wages and compensations for laborer, in addition to the subsidies, grants, social virtues, and the expenditures on health and education. Besides that, identify the especial subsidies for the poor for bread, oil products, house hold, and exportation. Furthermore, studying the factors affecting the cost of subsidies, and suggest some future policies and programs to reduce poverty.